

التعليم العام والإنماء البشري في الخليج العربي

من منظور الجانب الكيفي

عبد الملك يوسف الحمير *

توطئة :

بعد استقرار جوانب متعددة من واقع الانظمة التعليمية في دول الخليج العربي لنستوضح بعض الاتجاهات الرئيسية المتعلقة بنوعية التعليم ، سنحاول أن نعرض عناصر الكيفية مستعينين في ذلك بتحليل النظم الذي بدوره يعتمد أسلوب المتابعة الميدانية للكشف عن واقع التعليم ومشكلاته . وفي سياق عدد من الاسئلة المتعلقة بتحسين نوعية التعليم نتناول بعض المقترحات حول امكانية تجويد نظم التعليم . والاهتمام بالجانب الكيفي لا يقلل من أهمية الجوانب الكمية لتطور التعليم ، بل يعززها ويحاول كذلك أن يسهم في تصحيح مسيرة التعليم ، ولكن بشمولية متعددة الجوانب . والجانب الكيفي من التعليم يؤكد الاهتمام لا بتعداد الافراد فحسب ، بل بنوعية الثروة البشرية وانماها .

المخيل :

حينما نطالع التقارير السنوية الرسمية عن تطور التعليم في معظم دول الخليج ، تبرز أمامنا أرقام كبيرة كمؤشرات للتوسع الكمي بنسب عالية من الزيادة في اعداد الطلبة مثلا ، والتي تتراوح بين ٢٠٪ الى ٤٠٪ بمدارس دولة الامارات العربية المتحدة . وارتفاع واضح في الميزانية المخصصة للتعليم والتي لا يقل معدلها عن ٢٠٪ من الميزانية العامة لاية دولة من دول الخليج العربي . ومن جانب آخر يزداد خريجو المدارس في جميع مراحل التعليم العام ، فيما عدا

* ويحل وزارة التربية في دولة الامارات العربية المتحدة ، وقد تطلب قبل ذلك في عدد من الوظائف الحكومية في ميدان التربية والتعليم منذ عام ١٩٥٧ .

يحمل درجة الماجستير في التربية من الجامعة الامريكية في بيروت ١٩٥٩ .
من كتبه : تطور التعليم في البحرين من ١٩٤٠ - ١٩٦٥ (بالانجليزية) ، البحرين عبر التاريخ.

وفي المدارس الابتدائية لسلطنة عمان (٤) تتراوح نسبة « فوق السن » ما بين ٨١٪ بالصف الاول و ٨٣٫٥٪ في الصف السادس ، ولكنها لمجموع تلامذة الابتدائية تصل الى ٩٠٪ .

وفي مدارس البحرين (٥) تصل نسبة طلبة الاول الابتدائي ممن هم « فوق السن » الى ٥٤٪ للبنات و ٥٦٪ للبنين .

أما عن عدد من هم خارج المدرسة ، وهل تحقق التعليم الإلزامي أو هل سيتحقق قبل عام ١٩٨٠ كما حددته اجتماعات وزراء التربية العرب ، وعمّن هم داخل المدرسة فأننا نتساءل : ماهي المهارات التي اكتسبوها؟ أو ما مدى الاستعداد لديهم لتطوير مهاراتهم وخبراتهم .

وفي هذا السياق نربط نوعية التعليم بعامل آخر هو محو الأمية أو تعليم الكبار ، وذلك لأهمية البيت (أي عالم الكبار) وعلاقته بالمدرسة (أي عالم الناشئة) باعتبار الاول من ضوابط التعليم . ونلاحظ أن بلدان الخليج ما زالت تعاني من مشكلة « محو الأمية » . ففي البحرين مثلاً — وهي المتقدمة زمنياً في مجالات التعليم — يبرز احصاء السكان لعام ١٩٧١ أمية الاناث بنسبة ٦٦٫٥٪ وأميه الذكور ٤٤٫٦٪ .

ولا يخفى بأن مثل هذه النسبة عالية في الامارات المتحدة وفي سلطنة عمان . وسنحاول فيما يلي التعرف على : —

نوعية التعليم : —

ان البيانات التي ذكرناها أعلاه توضح بأن التوسع الكمي لدينا أشبه بالسراب بالنسبة الى حاجة المجتمع من الثروة البشرية . وهذا بدوره متصل بالكفاءة الخارجية للتعليم من جهة وبالكفاءة الداخلية أو نوعية التعليم من جهة ثانية .

وفي هذا السياق نحن بحاجة الى نظرة تحليلية جادة لدراسة ما نسميه بالمنجزات ، وبالتالي نحتاج الى تصحيح موقفنا ورسم استراتيجية أو مجموعة اتجاهات جديدة .

وفي محاولتنا للتعرف على نوعية التعليم الذي نريد ، أو بالأحرى نوعية المتعلمين وبخاصة خريجي المدارس نقول انه لا توجد طريقة واحدة ثبتت

صحتها في قياس مخرجات اي نظام تعليمي ، وذلك لتعدد المدخلات من جهة ، ولكثرة العوامل والمتغيرات التي تتشابك في العملية التربوية . وحول امكان متابعة نتائج التعليم واثرها في المجتمع يقول المخطط التربوي الدكتور فيليب كومبز في كتابه الشهير « أزمة التعليم » ان هذه المحاولة اشبه بمن يريد ان يرسم خطا على سطح الماء ، قد يكون في هذا القول مبالغة ، ولكن هنا دعوة صريحة الى استقراء واقع اي نظام تعليمي ، استقراء متعدد الجوانب وبشمولية تتخطى المعدلات الحسابية في تكلفة الوحدة مثلا ، او في احتساب المردود ارقاما . ومع ذلك نرى ان للتنوعية مؤشرات ذات مدلولات عملية يمكن متابعتها لكونها اقرب الى الملاحظة منها الى القياس المقتن . وفي هذا سنأخذ بأسلوب الاحتمالات ، فنفترض ان الاكثر احتمالا هو الاكثر جودة . وذلك بالنسبة لثلاثة اتجاهات او مستويات نحاول ان نسجل حولها ملحوظاتنا لتتعرف على نوعية التعليم : —

(أ) على مستوى المدرسة او الوحدة التعليمية بمستوى الصف نفترض ان المرمى الذي نقصده هو تخريج ١٠٠٪ من المسجلين من نفس المجموعة في المرحلة الاولى (الابتدائية) ، فهنا التعليم الاكثر تقدما « وفوقية » هو في جودة عدد المتخرجين ونسبتهم الى المرمى الذي حددناه ، وذلك بشرط توفير العناصر الجيدة التي تضبط العملية التربوية ليصل الى مستوى جيد في الوان المعرفة ، وفي كسب بعض المهارات العملية ، وفي تكوين الاتجاهات السليمة المساعدة في تكامل شخصية الفرد .

(ب) والاتجاه الثاني يحاول ان يتابع مساهمة الفرد المتعلم في اجمالي الدخل القومي ، وذلك عن طريق (١) ازدياد دخل الفرد و (٢) معدل مشاركة المواطنين ذكورا واناثا في القوى العاملة المنتجة اقتصاديا .

ومن المعلوم على وجه الاجمال ان دخل الفرد يزداد بارتفاع مستوى تعليمه وذلك حسب فرص العمل المتاحة . ولكن مدى ارتباط دخل الافراد بالدخل القومي امر يختلف من بلد الى آخر .

اما بشأن معدل المشاركة في العمل فتشير دراسة الدكتور جيمس سوكنات (٦) الى ازدياد مشاركة البحرينيين بمستوى التعليم الابتدائي في

مجموع القوى العاملة بالبلاد مع احتمال زيادة مشاركة الاناث بسرعة في المستقبل القريب . غير أن احصاء السكان عام ١٩٧١ يوضح أن نسبة الاجانب أعلى من نسبة المواطنين المشاركين في مجموعة الايدي العاملة في البحرين وذلك فيما يتعلق بالمستويات التعليمية حيث تنخفض نسبة البحرينيين كلما ارتفع المستوى التعليمي وتقل بوضوح في فئة الجامعيين .

وبالنسبة للكويت يذكر الدكتور كليف سنكلير في دراسة مبدئية (٧) أن معدل مشاركة الكويتيين بصورة عامة حوالي ١٧.٥٪ مقابل ٤٥.٤٪ لغير الكويتيين . أما في مستوى التعليم العام فتتخفض مشاركة الكويتيين إلى ١٢.٨٪ وفي المستوى الجامعي تنخفض أيضا إلى ٨٪ فقط وذلك في القطاع الصناعي بصورة خاصة .

وفي دولة الامارات المتحدة بلغت نسبة معدل مشاركة المواطنين من القوى المنتجة اقتصاديا ١٧٪ وذلك حسب احصاء السكان لعام ١٩٧١ ، ولكن من المتوقع أن تنخفض إلى ١٥٪ عام ١٩٧٥ . ونرجح أن معدل مشاركة المواطنين في دولة قطر (٨) منخفض كذلك إذ كانت حوالي ١٥٪ عام ١٩٧٠ .

المهم هنا اننا نتابع نوعية التعليم بمستوياته من ناحية معدل المشاركة الفعلية للمواطنين في القوى العاملة في البلاد ، فكلما كان المعدل أعلى كلما قوي الاحتمال بجودة التعليم . ولكننا هنا نتساءل عن مدى مواءمة مخرجات الانظمة التعليمية في الخليج لحاجة القوى العاملة المطلوبة او مناسبتها لتغيرات بنىة الوظائف في مختلف قطاعات التنمية ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لا بد أن نتساءل عن مدى توفير المجتمع لبرامج تدريب تهدف الى رفع مستوى الكفاءة لدى المواطنين ، كما نتساءل : وهل يحسن المجتمع استخدام خريجي المدارس (والجامعيين بصورة خاصة) وذلك بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب ؟

(ج) والمستوى أو الاتجاه الثالث يدرس ملائمة نوعية التعليم لاهداف المجتمع ككل ، إذ أن للتعليم امتدادا الى كل مقومات المجتمع الحضارية والاجتماعية والثقافية . فمثلا اذا كانت هناك امية تعليمية فقد تكون هناك امية صحية ، وعليه فالحاجة مثلا الى توعية صحية وثقافية في اساليب التغذية . وهكذا فنحن هنا نحاول أن نعبر عن نوعية التعليم بهدى مطابقة اهدافه واروليياته مع اهداف المجتمع وتغيراته في المستقبل المنظور .

ولكن: هل اهداف المجتمع اتضحت رؤياها ؟ وما نوع مجتمع الغد الذي نريد ؟ هل المجتمع عندنا خطة قومية للتنمية بصورة متكاملة ؟

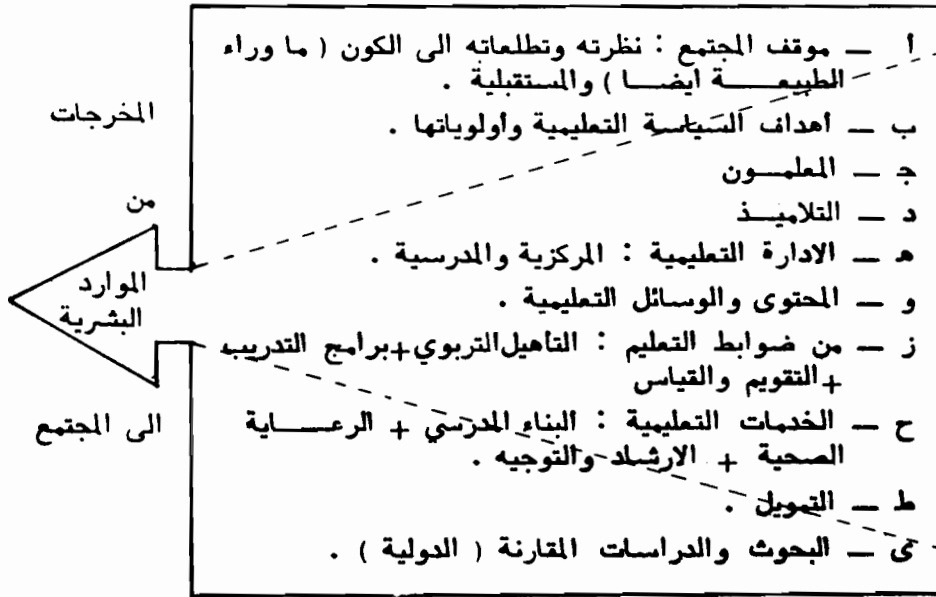
هل يجري التنسيق بين اجهزة المجتمع (بما فيها اجهزة التعليم) المسؤولة عن التنمية ؟

وفي هذا السياق : ما الانماء البشري ؟ وما هي ابعاده ؟ وكيف تتخذ القرارات بشأنه من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مع اسلوب تحليل النظام التعليمي : —

للتعرف على عناصر الانماء البشري من المنظور التربوي نحتاج الى الاستعانة باسلوب تحليل النظم والذي يوضح تلك العوامل المتشابكة المتفاعلة في عمليات الوحدة التعليمية اي (المدرسة) وعلاقتها بالمجتمع (المتعلم) .

المدخلات الرئيسية في نظام تعليمي



ملحوظات : — ١) لهذا الجدول صلة بما ورد في كتاب **أزمة التعليم العالمية** لمؤلفه ف. كومبز المترجم الى اللغة العربية عام ١٩٧١ .

٢) يلاحظ اضافة (فيما وراء الطبيعة) مثلا وذلك حسب نظرة الاسلام بأن التعليم يمتد في مقاصده الى ما وراء الدنيوي .

٣) بشأن البحوث والدراسات المقارنة فان نظم التعليم لدينا ما زالت متأثرة بالوارد من خارج الوطن العربي .

هذا الاسلوب المنظم في التعرف على بنية النظام التعليمي وتحليله يضع
امامنا حقيقة ، وبشر في نفوسنا تساؤلا : —

(١) فالتعليم في واقعه بالنسبة للانماء البشري نظام متكامل عضويا ، تتفاعل
عناصره المشار اليها اعلاه في انساق متحرك ومرن نسبيا ليحقق للمجتمع
نوعية من المخرجات تعمل بدورها كمدخلات في التنمية ، ولكن هذا التكامل
العضوي يؤكد حقيقة رئيسة هي أن اي اضعاف لاحد المدخلات أو أن اي
اصلاح جزئي (كما هو قائم فعلا اليوم في ميدان التعليم) لجانب من تلك
المدخلات يعني بالتالي احتمال الحصول على نوعية اقل جودة مما نرمي
اليها أو نخطط لها . فواضح ان الادارة التعليمية تحتاج في تجويدها الى
البحوث العلمية ، كما تحتاج الى تحسين ضوابط التحكم في أساليب
التقويم والقياس . ومحتوى التعليم أو جودته مرتبط بتحديد اولويات قريبة
وبعيدة ، وكذلك بتوفير المعلمين المؤهلين المجددين .. وهكذا التعليم
تنظيم ونظام .

(٢) وفي هذا السياق نتساءل ما هي المسافة بين واقعنا التعليمي وبين هذا
النموذج من التحليل وانتظامه وتكامله .

من واقعنا التعليمي

الادارة التعليمية والاهداف : كما ان بين الادارة التعليمية (المركزية)
والادارة المدرسية تباعد تقليدي ، كذلك نلاحظ ان بين الاهداف واولوياتها
صلة ضعيفة أو غير واضحة المعالم . فالادارة المركزية اعتادت تطبيق النظرة
الفوقية وهي ذات اتجاه واحد تنقل عبره مجموعة من التوجيهات . وتبقى ادارة
المدرسة — وهي الادارة الميدانية — بعيدة عن المشاركة في صياغة الاهداف
أو في ترجمة ما يتعلق بها من برامج وانشطة تعليمية . وفي هذا انشطار بين
رسم السياسة التعليمية وبين المشاركة في تنفيذها ، مما لا يؤدي الى ديمقراطية
الادارة والعمل الجماعي واساليب التنسيق .

اما اهداف التعليم فلم تتغير من حيث كونها عموميات لفظية ، ولم نحاول
أن نعبر عنها في اولويات هادفة أو نصنفها في أغراض واقعية ممكنة . والنتيجة
كما نلاحظ تخريج افواج من الموظفين . فما هي الاولويات في تحقيق مستوى
تعليمي جيد ؟ كيف نرفع من نسبة التعليم المهني / الفني الى التعليم العام حيث
لا تزيد نسبة التعليم الفني عندنا في المتوسط عن ٥٪ (فيما عدا البحريين اذ
تتخطى نسبة ١٠٪) .

محتوى التعليم : —

أغلب المناهج الحالية لدينا عبارة عن مجموعة من المعلومات مدونة في مجموعة من الكتب المدرسية .

المحتوى التعليمي الذي ننشده هو خبرة متفاعلة تساعد المتعلم على أحداث أكثر من تغير في انماء شخصيته . والمقصود من هذه الخبرة التعليمية أن تشمل (١) انواع المعرفة و (٢) المهارات العلمية و (٣) الاتجاهات الايجابية .

ولكن مدارسنا تقف عند اكتساب المعرفة دون التأكيد حتى على المهارات الذهنية البسيطة مثل دقة التمييز ومثل تدوين الملاحظات الهادفة والتي هي ضمناً مرتبطة بتعلم انواع المعرفة ذاتها . كما أن تلامذتنا لا يتدربون على استثمار المعرفة بتطبيقات عملية ذات علاقة بمشكلاتهم وحاجات المجتمع .

ومن الملاحظ ايضا ان الاهتمام بالمعرفة النظرية او الاخرى اللفظية له امتداد الى جميع مراحل التعليم العام . ولذلك تبرز مشكلة فقدان التوازن في محتوى الخبرات التعليمية . وخطط الدراسة الاسبوعية (٩) في مدارسنا تؤكد هذه الحقيقة ، اذ تكاد برامجنا تخلو من الدروس المهنية او النشاطات التطبيقية .

والخطر هنا من مثل هذا المحتوى التقليدي واضح ، كما يراه الدكتور عبد العزيز القوصي ، في مقال له بمجلة « مستقبل التربية Prospects » : « باننا ندرس الفاظا ، يكررها التلامذة عن طريق الامتحانات الفاظا ايضا ثم تستمر عملية اجترار الالفاظ كجزء من تكوين الشخصية لدينا . لذا يطالب المفكرون المجددون ان نخرج من حضارة الالفاظ الى حضارة الافكار والعقلانية التي تنزع الى المنهج التطبيقي المثمر .

نوعية المعلم : —

احصاءات وزارة التربية الكويتية (١٠) للعام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ تكشف بان نسبة المعلمين الكويتيين الى غير الكويتيين حوالي ٦٠٪ في المدارس الابتدائية،

ولكنها تنخفض الى ١٠٪ في المدارس الاعدادية والثانوية . وبينما معلوم الضرورة ظاهرة بارزة في سلطنة عمان نجد ان حوالي نصف عدد المعلمين في البحرين او ٤٨٪ حسب بعض التقديرات (١١) غير مؤهلين تربويا .

لا شك ان المعلم الجيد مدخل اساسي في تحقيق نوعية التعليم . ذلك ان المعلم هو العنصر البشري الذي يهيء الخبرات التعليمية المناسبة لنمو التلاميذ وهو كذلك الوجه الرائد لعملية التجديد في التربية ، وفي هذا يربط الدكتور سي.اي. بيبي في كتابه **نوعية التربية في الدول النامية** (١٢) بين مراحل التعليم وتجويده وبين مؤهلات المعلمين في مستويات اربعة : —

١ (تعليم اولي بدون تدريب

٢ (تعليم اولي + تدريب

٣ (تعليم جيد + تدريب مناسب

٤ (تعليم جيد + تدريب جيد

وحسب كل مستوى من هذه المستويات للهيئة التعليمية تتقرر نوعية التعليم . ولكن كم عدد المعلمين (المواطنين خاصة) المؤهلين تربويا عندنا في مدارس المرحلة الابتدائية ؟ ما برامج التدريب المتجددة التي تتوفر للمعلم ؟ ما مدى مشاركته في تجويد التعليم ؟ .

البحوث ... وضوابط التحكم في نوعية التعليم : —

في السنوات الاخيرة كانت هناك محاولات تجريبية (في الكويت خاصة) لتحسين المقررات الدراسية ، ولكنها لم تقترن بعد باصول البحث التربوي واساليبه لذا فان مسألة البحث العلمي شيء لا يفكر .

وكذا بالنسبة للاهتمام بالضوابط مثل مرونة شروط القبول ، وتطوير اساليب القياس والتقويم ، ومثل استحداث التوجيه المهني ، ومتابعة الفروق الفردية .

التدريب : —

ان تاريخ التعليم في الخليج يؤكد بان مسألة التدريب كانت ولم تزل من مسؤوليات المؤسسات والشركات . ومن المعلوم في الوقت الحاضر ان الانماء البشري المتطور قرين ببرامج التدريب باختلاف انواعها ومستوياتها . فالتعليم يساعد الفرد على تنمية قدراته واستعداده للتخصص ، بينما التدريب يكون بالفعل الاختصاص المطلوب عن طريق تنمية المهارات . واذا اردنا مثلا ان نزيد

وهنا نشير الى مفهوم حديث نسبيا ومرتبطة بالتعليم العام وهو تثقيف (تربية) المهنة (Career Education) . هذا المفهوم يمكن اعتباره موازيا لمفهوم التربية المستديرة ، اذ انه يؤكد على التدريب المستمر وعلى تثقيف المهنة ورعايتها منذ الطفولة . والهدف من هذا النشاط التربوي الجديد هو اعطاء المتعلم خبرة عن العمل ومجالاته وذلك اثناء تعلم التلميذ في المدرسة بدءا من الروضة لكي يكون مستعدا لاستثمار معلوماته وتنمية مهاراته من المصادر المتوافرة في المجتمع . هنا ترابط عضوي بين التعلم وبين الاستعداد للمهنة وظروف العمل . ولعل الشكل التالي يعطينا فكرة موجزة عن مفهوم تثقيف المهنة كأحد المدخلات الجديدة في التعليم ونوعيته .

[illegible]

بعد أن قمنا باستقراء واقع التعليم من حيث مدخلاته ومخرجاته بصورة عامة ، نحاول أن نجمال عناصر نوعية التعليم قبل ان نبستعرض بعض المقترحات حول إمكان تحويله : —

- 15.

(ب) العناية بمحتوى التعليم كخبرة حياتية تشمل الوان المعرفة والمهارات العملية والاتجاهات الايجابية ، بما في ذلك من تثقيف المهنة بصورة متواصلة في مختلف مراحل التعليم حسب توقعات المستقبل المنظور .

(ج) توعية المعلمين وقدراتهم على المساهمة في التجديد والتجويد وذلك بافساح مجالات التدريب المتطور وفتح اقلية الاتصالات والمشاركة مما يرفع كفاءتهم والتي هي العنصر الاساسي في نوعية التعليم .

(د) تحديث الادارة التربوية لتكون في مستوى القيادة الرائدة التي لا تواكب اساليب التجديد فحسب ، بل تنطلق الى رؤيا المستقبل فتخطط باسلوب ديمقراطي علمي لتغيير واقع التعليم .

(هـ) قابلية نظام التعليم في استثمار نتائج البحوث التربوية والدراسات المقارنة، واستيعاب الاجهزة التعليمية للمفاهيم الجديدة وقدرتها على تقنين اجراءات التطبيق ، وذلك بقصد تصحيح مسيرة التعليم بشكل دوري منتظم .

(و) مدى قرب أو بعد انظمتنا التعليمية عن تراثنا الحضاري الاسلامي في الحث مثلا على التعلم ، والمكانة الاجتماعية للعلماء والعقلانية ، وفي قيمة العمل والانتاجية ، والانفتاح على ثقافات الامم والتمازج بها ، وفي مفاهيم الحرية المسئولة والعدالة .. الخ .

(ز) النظرة المستقبلية ومدى ارتباط برامج وأنشطة النظام التعليمي بالتوقعات المنظورة والتغيرات المحتملة في المجتمع وفي مستحدثات التربية .

بعض متطلبات التجويد : —

ليس في الامكان هنا ، ولا من المناسب ايضا ، اقتراح خطة لتحسين نوعية التعليم ، ذلك أن مثل هذه الخطة تحتاج الى فريق من المختصين والمسؤولين القياديين للتعاون في عمل مشترك متواصل . لذا سأكتفي بالإشارة الى ثلاثة عوامل أو متطلبات أمل أن تساعدنا على تصحيح موقفنا التعليمي وتعديل مسيرته : —

وعى التجديد :-

يعتمد التغيير في التربية من أجل تجويدها على (١) العنصر البشري ومدى كفاءته (٢) استثمار وسائل التغيير وتطبيقاتها . وفي هذا يلخص أ.م هوبرمان ثلاثة نماذج (١٣) من التغيير :

التفاعل الاجتماعي	حل المشكلات	البحث والتطوير
١- وعى التجديد وأخذ العلم به	١- ترجمة الحاجة الى مشكلة	١- اكتشاف او ابتكار التجديد
٢- الاهتمام بالتجديد	٢- تشخيص المشكلة	٢- التطوير (وضع الحلول للمشكلات)
٣- تقييم صحة التجديد وملاءمته	٣- تقصي المعلومات وتحديد مصادرها	٣- انتاج وتكييف التجديد
٤- اختبار التجديد	٤- تكييف التجديد	٤- نشر التجديد على جمهور واسع
٥- التبنّي من اجل الاستخدام الدائم	٥- اختبار التجديد	
	٦- تقييم التجربة لجهة وفائها بالحاجة	

وفي الحالات اعلاه نلاحظ ان العنصر البشري هو المطور الحقيقي والذي لا بد من اعطائه الاولوية المطلقة عندما نريد ان نحقق نوعية افضل من التعليم . وهذا يؤكد حاجتنا الى تكوين القيادة التربوية وانماها ، حيث تنطلق هذه القيادة من ارادة التغيير ، ومن رؤيا التغيير ، وعقلانيته ، وكذلك من استيعاب مفاهيم واساليب التغيير ، ومن الكفاءة المتطورة في التطبيق وفي المتابعة والتقييم .

التعليم ← الوقت → التدريب

من المعلوم انه حتى لو توافرت عناصر التغيير في الميدان التربوي فان سرعة هذا التغيير تكون عادة ابطاً من سرعة التغييرات في قطاعات التنمية . فاذا اضفنا

هذه الحقيقة الى ما لاحظناه من قصور ذاتي في واقعنا التعليمي فاننا في حاجة ماسة للتأكيد على عامل الوقت . لذا لا بد من أن نفكر في طرائق التسريع وذلك بوسيلتين الاولى أن نختزل مدة التعليم في المرحلة الابتدائية ، مثلا ، لفئة من هم فوق السن أو في برامج تعليم الكبار ، والثانية أن نكرر التدريب عدة مرات في مستويات متدرجة تواكب التغيرات الجارية في بنية الوظائف أو فئات القوى العاملة المطلوبة لمشاريع تنمية قيد الاجراء في المستقبل المنظور .

هنا نحتاج الى اعادة تنظيم السلم التعليمي مع التأكيد على المرونة في التطبيق فيكون مثلا :

الابتدائي ٤ — ٥ سنوات

الاعدادي ٣ سنوات

الثانوي ٣ — ٤ سنوات

(ملحوظة : تتفاوت المدة بين ١٠ و ١٢ عاما احتسابا لعامل المرونة)

وفي هذا لابد من تعديل محتوى التعليم ليشمل في الابتدائية بالاضافة الى المعارف (الحالية) تدريبات لتكوين المهارات ، وأنشطة للاتجاهات والوانا من الثقافة تهدف الى تكامل الشخصية . وفي المدرسة الاعدادية يكون التأكيد على مقررات أو برامج متوازنة يكون لمفهوم تثقيف المهنة (Career Education) نصيب . وهذا الاخير يستمر كذلك في مقررات المدرسة الثانوية بالاضافة الى استحداث اختيارات في مجموعة من المواد الدراسية بقصد الاعداد التدريجي لاختيار مهنة المستقبل ، وتكوين القابلية للالتحاق ببرامج التدريب والتي بدورها ما زالت في حاجة الى تبني مفاهيمها والاسراع في تنظيمها وتعميمها .

ولا بد من تنسيق التعاون الاقليمي والمحلي وذلك في مجالات التخطيط المتوسط المدى والبعيد المدى بشرط أن يكون أفراد هذه الاجهزة من عناصر المجددين ثقافة وخبرة .

هذا التعاون المتبادل يشمل اجراء المسوحات الميدانية ، وتحليل انظمة التعليم في دول الخليج وايضاح رؤيا مجتمع الغد مع اقتراح الاولويات ، وتعديل القوانين سواء منها الخاصة بشئون التعليم مع التدريب ، أو تلك الخاصة بالخدمة المدنية وشروط التوظيف المتعلقة بتيسر انتقال الكفاءة البشرية واستثمارها ، كل ذلك في نطاق سياسة سكانية (خليجية واضحة) .

خاتمة :-

في محاولة لتقييم انتاجية النظام التعليمي في احدى دول الخليج يعلق خبير في دراسة القوى البشرية بقوله ان التعليم مصاب بظاهرتين : **الجمود والاهدار** .

وفي هذا السياق حاولنا أن نوضح أن نوعية التعليم اقل مستوى من منجزاته الكمية ونكلام آخر فإن استقرار التعليم يبرز لنا أن التوسع الكمي يغلف قصورا ذاتيا بالنسبة لحاجة المجتمع ومتطلباته . لذا نؤكد هنا على أهمية العناية بنوعية مخلات التعليم ، واعادة تنظيم العمليات التربوية في علاقاتها واجراءاتها وأساليب متابعتها .

فالرؤيا التربوية تحتم علينا أن نثور على هذا الواقع التعليمي لا ان ننطلق منه . والتطبيق التربوي يؤكد حاجتنا الى استخدام الاسلوب العلمي ، والى الوعي بأهمية عامل الوقت والمرونة ، والى فكر تربوي جديد مصدره وأمله قيادة بشرية مجددة .

مسألة النوعية في التربية لا يمكن أن تنمي طاقات بشرية بدون مخلات تفجر ارادة التغيير بايمان ثابت وتطبيق العقلانية بحكمة ، وتعميم ديمقراطية التعليم عن طريق العدالة والمشاركة بحرية مسئولة .

مصادر البحث

- (١) « تقرير مكتب التطوير (البريطاني) لامارات الساحل الشمالية » (منسوخ) ، دبي ، ١٩٦٩ .
- (٢) د. محمد الفنام . « ... في تحديث الادارة لرفع كفاية النظم التربوية في البلدان العربية » .
- مذكرة لدعوة الادارة المدرسية بقطر ، مارس ١٩٧٤ .
- (٣) مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية — بيروت : « تقرير بعثة المكتب من التعليم في دولة قطر » ، مارس ١٩٧٤ .
- (٤) « احصاء من مدارس سلطنة عمان للعام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ » (خاص/غير منشور) ، مسقط ، ١٩٧٤ .
- (٥) مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية — بيروت : « التقرير النهائي .. مشروع خطة تطوير التعليم في البحرين/البديل الاول » ، اغسطس/فبراير ١٩٧٤ .
- (٦) د. جيمس سوكنات . دراسة القوى البشرية في البحرين ١٩٧١ — ١٩٨٦ . حكومة البحرين ومؤسسة فورد ، فبراير ١٩٧٤ .
- (٧) د. كليف سنكلير . « تقرير مبدئي حول التعليم والقوى البشرية في دولة الكويت » (خاص/غير منشور) ، ١٩٧٤ .
- (٨) المصدر السابق : « تقرير مكتب اليونسكو الاقليمي ببيروت من التعليم في قطر » .
- (٩) ف. كويمز . أزمة التعليم في عالمنا المعاصر . ترجمة احمد كاظم وجابر عبد الحيد . القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧١ .
- (١٠) دولة الكويت ، وزارة التربية . التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧٣/٧٢ .
- (١١) مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية — بيروت : « التقرير النهائي من مشروع خطة تطوير التعليم في البحرين/البديل الثاني » ، اغسطس/فبراير ١٩٧٤ .
- (١٢) سي.اي.بيبي . نوعية التربية في الدول النامية . (بالانجليزية) مطبعة جامعة اكسفورد ، لندن ، ١٩٦٦ .
- (١٣) ا.م. هوبرمان . « كيف يحصل التغيير في التربية » . مجلة التربية الجديدة (بيروت) ، العدد الثالث ، السنة الاولى ، اغسطس ١٩٧٤ .